بمبادرة من الرئيس الأمريكي جو بايدن

«مجموعة السبع» تقر خطة بنى تحتية للدول متدنية الدخل تنافس خطة الصين

"وكالات" : أقرت مجموعة السبع أمس السبت خطة عالمية واسعة النطاق للبنى التحتية موجهة إلى الدول الفقيرة والناشئة بمبادرة من الرئيس الأميركي جو بايدن، هدفها منافسة خطة "طرق الحرير الجديدة" الصينية.

وتسعى خطة "إعادة بناء العالم بشكل أفضل" لمساعدة هذه الدول على النهوض بعد وباء كوفيد19- بالتركيز على المناخ والصحة والقطاع الرقمي ومكافحة التباين الاجتماعي، على ما أعلن البيت الأبيض في بيان.

ورحب رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون السبت بإعلان مجموعة السبع المتعلق بالحؤول دون انتشار أوبئة في المستقبل واعتبره "لحظة تاريخية" بعدما أنهك كوفيد19- اقتصادات وأودى بملايين الأرواح في أنحاء العالم.

وسمي "إعلان كاربيس باي" على اسم بلدة ساحلية في إنكلترا حيث يجتمع قادة دول وحكومات ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة وكندا واليابان وجها لوجه مجددا للمرة الأولى منذ سنتين تقريبا.

ويناقش قادة مجموعة السبع سلسلة من المسائل الصحية.

تشمل الخطوات الجماعية تقليص الوقت المستغرق لتطوير وترخيص اللقاحات والعلاجات والتشخيصات لأي مرض مستقبلي إلى أقل من 100 يوم، مع تعزيز شبكات المراقبة العالمية.

عدد من قادة دول مجموعة السبع

جونسون : هذا الإعلان للحؤول دون انتشار أوبئة في المستقبل "لحظة تاريخية"

التعاملات العقارية في قطر تتجاوز 3 مليارات دولار خلال 5 أشهر

ارتفعت قيمة عمليات التعاملات العقارية المسجلة في قطر، منذ بداية العام ولغاية مايو الفائت، بنسبة 56%، وتجاوزت 11.77 مليار ريال (3.23 مليارات دولار)، مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي، إذ بلغت قرابة 7.53 مليارات ريال.

وأوضح تقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية، الصادر أمس السبت، أن النمو المسجل في قيمة التعاملات يؤكد تجاوز القطاع العقاري تداعيات جائحة فيروس كورونا، مشيراً إلى أن عمليات التصحيح التي طرأت على السوق، والتي أدت إلى انخفاض أسعار العقارات والأراضي بنسب متفاوتة حسب المناطق، يتوقع لها أن تعزّز القدرة على الشراء والتأثير إيجابياً على جودة العقارات التي سيجرى تسليمها، بما يساهم في تعزيز تنشيط السوق العقاري.

وبين التقرير أن أسعار الأراضي تشهد حركة تصحيحية، إذ انخفضت بنسب متفاوتة وفقاً للتوزيع الجغرافي، معتبرا هذا الانخفاض صحياً ويأتي في صالح القطاع، فليس من المرغوب أن تظل الأسعار في صعود دائم ومستمر.

وعلى صعيد إيجارات السوق العقاري السكني، قال تقرير "الأصمخ" إن قيم إيجارات الوحدات السكنية شهدت استقراراً منذ بداية العام الحالي، مقارنة مع القيم المسجلة في الربع الرابع من العام الماضي.

ويقدم ملاك العقارات عروضاً "مغرية" للمستأجرين، مثل إعفاء من قيم الإيجار لشهر أو شهرين على خلفية مواصلة المستأجرين الحصول على أقل تكلفة إيجارية يمكن تحملها، أو إبرام عقود لفترات قصيرة تصل إلى 4 أو 6 أشهر، وذلك بهدف الإبقاء على مستويات الإشغال دون تغيير.

أما إيجارات المكاتب فحافظت على أسعارها الشهرية منذ بداية العام الجاري في جل المناطق، وانخفضت قيمها بنسب متفاوتة في مناطق أخرى، وذلك بحسب الخدمات والمواصفات التي يقدمها كل مبنى. وشهد حجم الصفقات العقارية المسجلة خلال الفترة من 30 مايو الماضي إلى 3 يونيو الجاري أداء منخفضا، عند 113 صفقة، وبلغت قيم التداول نحو 520 مليون ريال، وذكرت النشرة الأسبوعية الصادرة عن إدارة التسجيل العقاري في وزارة العدل أنّ قائمة العقارات المتداولة بالبيع شملت أراضي فضاء ومساكن ومجمعات سكنية ومباني متعددة الاستخدام.

وأظهرت بيانات جهاز التخطيط والإحصاء انخفاض رخص البناء الصادرة عن البلديات في قطر، خلال مايو الماضي، بنسبة 30%، وبلغت 348 رخصة، مقارنة مع شهر إبريل ، والذي شهد تسجيل 500 رخصة.

رواج العقارات الاستثمارية بدولة قطر في مايو الماضي

تحت رعاية وزارة الطاقة والبنية التحتية

انطلاق «أسبوع الإمارات البحري» ضمن فعاليات «إكسبو 2020»

الإمارات أطلقت فعاليتي "أسبوع الإمارات البحري" و"مؤتمر ومعرض سيتريد الشرق الأوسط للقطاع البحري"

دبي – الإمارات : كشفت وزارة الطاقة والبنية التحتية عن انطلاق فعاليات "أسبوع الإمارات البحري" أبرزها "مؤتمر ومعرض سيتريد الشرق الأوسط للقطاع البحري" الذي سيتم تنظيمه في مركز دبي للمعارض في إكسبو 2020 دبي، خلال الفترة من 12 إلى 16 ديسمبر 2021.

يهدف "أسبوع الإمارات البحري" الذي تنظمه سيتريد ماريتايم التابعة لشركة "إنفورما ماركتس" على مدار خمسة أيام، إلى مشاركة مختلف الأسواق البحرية في منطقة الشرق الأوسط عبر منصة تضم أصحاب السفن والموردين وأبرز صناع القرار في المنطقة لمناقشة ورسم مستقبل النقل البحري.

وتضم الفعاليات التي تم الإعلان عنها خلال الأسبوع: "مؤتمر ومعرض سيتريد الشرق الأوسط للقطاع البحري"، و"جوائز سيتريد البحرية في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وإفريقيا"، و"منتدى القادة البحريين"، ومبادرة "اكتشف القطاع البحري". كما سيتم تخصيص يوم لمشغلي محطات الحاويات والقطاعات المرتبطة بها كجزء من العلامة التجارية العالمية (TOC) التابعة أيضاً لشركة "إنفورما ماركتس".

وبهذه المناسبة، قال معالي سهيل المزروعي، وزير الطاقة والبنية التحتية: "إن دولة الإمارات العربية المتحدة تحرص دوما على تعزيز القطاع البحري وضمان تطوره المستمر بفضل المبادرات الرائدة التي تضمن مرونة ونجاح المؤسسات العاملة في هذا القطاع، وقد تجلى ذلك خلال فترة تفشي الجائحة، ففي الوقت الذي شهدت فيه الاقتصادات العالمية مرحلة من عدم الاستقرار، سارعت حكومة الإمارات إلى اتخاذ مجموعة من القرارات الهادفة إلى تعزيز اقتصاد الدولة وتحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات لتسريع التعافي وعودة الأمور إلى طبيعتها." وأضاف معاليه: "أظهر مشغلو الموانئ ومقدمو الخدمات اللوجستية في الدولة حرصاً كبيراً على مواصلة النجاح وسط الأزمة، ورغم حالة الاضطراب التي شهدتها الأسواق إلا أن عائدات موانئ دبي العالمية ارتفعت بنسبة 11% في عام 2020، وكذلك إجمالي عدد الحاويات بنسبة 10.2% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام الجاري. كما حقق ميناء خليفة – ميناء المياه العميقة الرائد التابع لموانئ أبوظبي – تقدماً ملحوظاً في الرصيف الجنوبي الذي يعمل حالياً، إضافة إلى تطوير المنطقة اللوجستية للميناء، ما يدل على النجاح الذي حققه القطاع خلال هذه الفترة الصعبة، موضحاً أن الفعاليات التي سيتم تنظيمها تحت مظلة أسبوع الإمارات البحري، ستدعم النمو الذي تحقق، حيث ساعد هذا الحدث، خلال الأعوام الماضية، القطاع البحري على تطوير حلول مبتكرة لعدد من الموضوعات المهمة. إضافة إلى ذلك، فإن تنظيم الحدث هذا العام خلال فترة إكسبو 2020 دبي، والذي سيكون بلا شك حدثاً عالمياً بارزاً، وبالتزامن مع انتخابات المنظمة البحرية الدولية التي ستجري خلال تلك الفترة، سيمنحه دون شك زخماً أكبر وسيعزز من مكانته الاستراتيجية.

سهيل المزروعي : الحدث سيدعم النمو الحاصل خلال فترة تداعيات جائحة "كورونا"

الإسهام في نجاح القطاع وفي هذا الإطار، قال كريس هايمان، رئيس مجلس إدارة "سيتريد": "من دواعي سرورنا أن يعود أسبوع الإمارات البحري هذا العام، ورغم أن عام 2020 مليئاً بالتحديات، إلا أن نسختنا الافتراضية العام الماضي حققت نجاحاً كبيراً. وقبل ذلك، استقطب آخر حدث شخصي أكثر من 7000 مشارك من أكثر من 80 دولة حول العالم، وكان لنسبة 63% من الزوار سلطة مباشرة للشراء. وهذا يعكس أهمية مثل هذه الفعاليات. ونحن على ثقة من تعافي الأعمال تدريجياً وعودة الأمور إلى طبيعتها. وستساعد نسخة عام 2021 القطاع البحري على مواصلة نموه وازدهاره. وإننا ممتنون للقيادة الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة لدعمها المتواصل للحدث وجهودها في تعزيز تطور القطاع البحري." وأضاف هايمان: "نفتخر هذا العام كذلك بالإعلان عن مبادرتين جديدتين ستحدثان ثورة في عمليات القطاع البحري وستسهمان في تلبية احتياجات القطاعين الحكومي والخاص، فمن خلال مبادرة "اكتشف القطاع البحري" (E – perience Mar – time)، سنمنح الفرصة للمؤسسات الرائدة في دولة الإمارات لتسليط الضوء على قدراتها وإمكاناتها من خلال دعوة متعامليها إلى مرافقها الحديثة لتجربة مباشرة لعمليات هذه المؤسسات. أما المبادرة المحورية الأخرى، فهي "منتدى القادة البحريين" وهو حدث مخصص للمؤسسات الحكومية فقط، سيجمع بين صناع القرار والجهات الحكومية في دولة الإمارات لمناقشة الأمور المتعلقة بالقطاع البحري في الدولة وقدراته وإمكاناته التي عززت مكانة دولة الإمارات كأحد أهم المراكز البحرية العالمية."

مناقشة أهم الموضوعات الرئيسية

ستركز نسخة 2021 على عدد من الموضوعات تشمل سلامة البحارة، ومستقبل سلاسل التوريد، والتحول الرقمي، والبيانات، وآخر التطورات في اللوائح والقوانين البحرية، وإزالة الكربون، والشحن المستدام وغير ذلك من موضوعات تهم القطاع البحري. كما ستتاح الفرصة للمشاركين للاستفادة من تجارب وخبرات أبرز المؤثرين في القطاع البحري والتواصل مع قادة الأعمال والاستماع إلى رؤاهم حول آخر التطورات في هذا القطاع الحيوي

وقال كريس مورلي، مدير الفعاليات في سيتريد القطاع البحري: "يجمع أسبوع الإمارات البحري تحت مظلته مجموعة من الفعاليات الإقليمية التي طالما ينتظرها العاملون في القطاع البحري، ونأمل أن نقدم تجربة فريدة للعارضين والمشاركين هذا العام. فهدفنا دائماً أن نقدم تجربة رائعة وفريدة للمتخصصين في هذا القطاع، وأن نوفر لهم منصة فعالة للتواصل وعقد شراكات تجارية مهمة. وتنسجم موضوعات هذا العام مع أهداف التنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة. ونهدف إلى تسليط الضوء على أهمية الابتكار والتحول الرقمي والتميز في القطاع البحري، إضافة إلى دعم الكفاءات الشابة لاتخاذ الخيارات المهنية الصحيحة في المجال البحري. ودعماً لتوجيهات وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات لتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة ورؤية الحكومة لهذا القطاع، سيشكل الحدث حاضنة للشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية ورواد الأعمال."

على مدى السنوات الماضية، رسخ "أسبوع الإمارات البحري" مكانته كمركز رئيس لمجموعة متنوعة من الأنشطة البحرية ومنصة مشتركة لتوحيد الجهود في القطاع البحري. وشملت قائمة المشاركين قيادات بارزة من مؤسسات كبرى مثل موانئ أبوظبي، وشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، والمسعود البحرية، والبواردي دامن، وأليانز مارين، و"البحري"، وموانئ دبي العالمية، وغيرها.

الخطوة الأكثر طموحا منذ عقود لكسر احتكار عمالقة التقنيات الحديثة

أمريكا : اقتراح قوانين لكسر هيمنة شركات التكنولوجيا الكبرى

واشنطن – "وكالات" : كشف نواب أمريكيون الجمعة مشاريع قوانين لمكافحة الاحتكار تهدف إلى الحد من هيمنة شركات التكنولوجيا مثل "آبل" و"فيسبوك"، في ما قد يكون الخطوة الأكثر طموحا منذ عقود لكسر احتكار الشركات الكبرى.

وقدّم نواب من الحزبين الرئيسيين، الديموقراطي والجمهوري، خمسة مشاريع قوانين منفصلة تقترح تغييرات شاملة بحيث يمكنها إعادة تشكيل أكبر شركات التكنولوجيا والترفيه الأميركية وفرض إصلاح شامل لممارساتها التجارية.

وفي محاولة لمنع اندماج الشركات، يسعى اقتراح لجعل شراء الشركات العملاقة مثل غوغل وأمازون لشركات أصغر حجما أكثر صعوبة، إضافة الى تسهيل تفكيك الشركات التي تستخدم موقعها المهيمن في مجال ما لتحقيق تقدم عميق في مجال آخر.

وقال الديموقراطي ديفيد سيسيلين رئيس اللجنة الفرعية لمكافحة الاحتكار في مجلس النواب "في الوقت الراهن تتمتع الاحتكارات التكنولوجية غير المنظمة بنفوذ كبير على اقتصادنا".

أضاف "انهم في وضع متميز لتحديد الفائزين والخاسرين وتدمير الشركات الصغيرة ورفع الأسعار على المستهلكين وطرد الناس من أعمالهم". وأشار الى أن الهدف هو "تكافؤ الفرص" والتأكد من أن شركات التكنولوجيا القوية تتبع القواعد نفسها التي تسري على شركة أخرى.

وتأتي مشاريع القوانين المقدّمة بعد تحقيق استمر 16 شهرا من قبل اللجنة الفرعية لمكافحة الاحتكار لوضع المنافسة في السوق الرقمية، وخاصة السلطة غير المنظمة التي تمارسها أمازون وآبل وفيسبوك وغوغل.

ويحرص الرئيس الأميركي جو بايدن ودول أخرى في مجموعة السبع على تحديد معدل ضرائب عالمي لا يقل عن 15% على الشركات المتعددة الجنسيات، في محاولة لتحسين الإيرادات الضريبية من شركات التكنولوجيا العملاقة.

ويتعيّن مناقشة مشاريع قوانين مكافحة الاحتكار والتصويت عليها في اللجنة القضائية قبل تصويت مجلس النواب بكامل هيئته.

كما ستحتاج الى اقرارها في مجلس الشيوخ، قبل أن يوقعها بايدن لتصبح نافذة.

وول ستريت